

١٦٠

١٠ د

ايضاح المعاني المليهمات بشرح منظومة
الموجهات للبدرى ، تاليف الدمهورى
محمد الحدينى - ١٢٨٨ هـ . كتب فى القرن
الثالث عشر الهجرى تقديرا .

٥٤٩٢

٨ ق ٤٠ ، ٤٤ س ٢٣ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ دقيق .
الاعلام (ط٤) ١٢٢:٦ هدية العارفين ٣٧٩:٢
١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ
النسخ .

Copyright © King Saud University

١٦٢٩ ق
٢١٥٧/١٢

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

Department of

ادارة

No.

الرقم Date

التاريخ

Copyright © King Saud University

١٤٤٥

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٤٩٢ - ٩/١٦٢٩

العنوان: إيضاح المصطلحات الشرعية

المؤلف: الشيخ محمد كرمي

تاريخ النسخ: -

اسم الناسخ: -

عدد الأوراق: ٨

ملاحظات: -

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

بين العيين ان وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقيق ضرورة الغيبة صدقت المسر وطه العامة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا لا ضرر في جميع اوقات وصفه كل كاتب انسان مادام كانتا فان حكم فيها بضرورة ثبوت المحل الموضوع كان بثبوت الاسانبة لذات الكاتب ضروري في جميع اوقات وصفه بالكتابة لكنه ليس ضروريا لالتمس وطه وصف القابضة فصدق المسر وطه بالمعنى الثاني دون الاول وان كانا لوصف الموضوع دخل في تحقيق ضرورة النسبة فلا يتخلو اما ان يكون ذلك الوصف ضروريا لذات الموضوع في وقت من الاوقات او لا يكون فانه كان ضروريا في وقت من الاوقات صدقت المسر وطه بالمعنيين كقولنا بالضرورة كل من خفف مظام مادام مغمضا سوا ارب بسطر كونه مغمضا او لا اعتبارا لالتمس وطه اما صدق المسر وطه بالمعنى الاول فلا بثبوت الاظلام ضروري لذات الموضوع اي القم بسطر وصفه وهو الانحساف واما صدقها بالمعنى الثاني فلا بثبوت الاظلام ضروري للمعنى في جميع اوقات وصفه الى الانحساف وان لم يكن وصف الموضوع ضروريا لذات الموضوع في وقت ما صدقت المسر وطه بالمعنى الاول دون الثاني كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كانتا فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع اي افراد الكاتب بسطر وصفه وهو الكتابة وتكون ليس ضروريا له في جميع اوقات الوصف اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع في وقت من الاوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا فصدق المسر وطه بالمعنى الاول دون الثاني فانه كجسدي اذ علمت ذلك فاقولت تحتمل كلام الناظر كلاما من العيين لان قوله كذلك لوصف ذات معناه كاتقيد مادام وصف الموضوع وهذا يحتمل ان يراد به بسطر الوصف فتكون مسر وطه بالمعنى الاول ويحتمل ان يراد به مادام الوصف بلا اعتبار الاشراط فتكون مسر وطه بالمعنى الثاني ثم اعلم ان ما صدق عليه الموضوع من الافراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه الوصف العيني قد يكون عين الذات ان كان عنوانا لنوع كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية افرادة وقد يكون جزا له ان كان عنوانا للجنس والفصل كقولنا كل حيوان حساس فان مفهوم الحيوان جزء ماهية افرادة وقد يكون خارجا عنهما ان كان عنوانا للخاصة او الغرض العام كقولنا كل ضاحك وكل ما من حيوان فان مفهوم الضاحك والما من خارج عن ذات الموضوع وما ذكرنا يحصل الفرق البين بين الوصف والذات فليتنامل افاده كجسدي وقدرنا الى الذات بقوله ان دون ذلك لا بد من تعريف المسر وطه العامة في اذن مسر وطه خاصة بتخفيف القادر للوزن فانه من الجادلة في الصواب اي في الحكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع لا اذما يحجب الذات منها ما هو موجب بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كانتا لا اذما بالضرورة مادام ذات الموضوع سلبية لا سمي من الكاتب يسكن الاصابع مادام كانتا لا اذما بالضرورة وهذا ان كانت موجبة مركبة من مسر وطه عامة موجبة ومطلقة عامة سلبية هي مفهوم اللادوام لان ما يحجب المحل الموضوع اذ لم يكن رايما كان السلب متحققا في جملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة كقولنا لا يتيم من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق اي بالفعل وان كانت سلبية من مسر وطه عامة سلبية فوجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام لان السلب المحل الموضوع اذ لم يكن رايما كان الايجاب متحققا في جملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كاتب سكن الاصابع بالفعل ومن هنا يتبين ان الاعتبار في الايجاب القضيته اكمكية وسلبها بايجاب جزئها الاول وسلبه يتيم من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق اي بالفعل وان كانت سلبية من مسر وطه عامة سلبية فوجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام لان السلب المحل الموضوع اذ لم يكن رايما كان الايجاب متحققا في جملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كاتب سكن الاصابع بالفعل ومن هنا يتبين ان الاعتبار في الايجاب القضيته اكمكية وسلبها بايجاب جزئها الاول وسلبه الايجاب والسلب واثبت في الحكم اي الحكمية والجزئية سميت مسر وطه لاسر وخاصة لانها احصت من مسر وطه العامة والى الرابع بقوله وسمى مفعول الثاني وقتية يعني غير مطلقة ويقال لها خاصة ومفعول الاول سمي اي القضيته وقوله بالضرورة في وقت يعين وان معين ومتعلقات بقوله الحكم بمعنى المحكوم وبالمعنى جملة معتضة اني بها جملة للثبوت والاصل الربا يقال اهل جزية يمل بالضرورة ملا يفكتون كانه في المحذور اي في الحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين لادما ان يحجب الذات ومنها ما هو موجب وسلبية واضح ما تقدم وتركيبتها ان كانت سلبية من وقتية مطلقة سلبية مطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللادوام وان كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة فسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام سميت وقتية لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت وغير مطلقة لانها لم تطلق عن قيد اللادوام تنسيبه وقع في كلام الناظر التفتيح في سبعة ابيات منها هذا البيت وهو جازم للولدين والى الخامس بقوله ان تنف النقص الرابع في تعريف الوقتية خاصة في سطر السبع وسكون الهم في سطر ما ذكر قضيته مسر بسكون الهم للوزن يعني غير مطلقة ويقال لها خاصة فتقول في وقتها هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين لادما اي يحجب الذات ومنها ما هو موجب وسلبية ذكرنا وتركيبتها ان كانت موجبة من متشعبة مطلقة موجبة فمطلقة عامة سلبية هي مفهوم اللادوام وان كانت سلبية من متشعبة مطلقة سلبية فمطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللادوام ووجه تسميتها منسقة وغير مطلقة واضح ما ذكرنا قبل وانتهت ذي القيس المندرجة تحت الضرورة تنبيهات الاول في بيان تقييد كل قضيته من القضايا السبع على ما ذكره السعد واعلم اول ان التناقض معناه اختلاف قضيتين بحيث يلزم لثبوت احداهما نفي الاخرى اي اختلافهما في الكيفية اي الايجاب والسلب وفي الحكم اي الحكمية والجزئية وفي جهة اي الضرورة والامكان وغيرهما من الجهات ولا بد في تحقيق التناقض من الاتحاد في الوجوه الثمانية لكن المعتبر منها عند المحققين وحق النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على سمي واحد فان وجدتهما استلزم

الصفات الثمانية وعدم وجود شيء من الوحدات تستلزم اختلاف النسبة
شيء من الانسان بحجج بالضرورة المكنة العامة نحو ليس كل انسان حيوان بالامكان العام وبعض الانسان بحجج بالامكان العام
المشروطة العامة المحيطة بالضرورة المكنة فنقيض كل كات متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا في الاحباب بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع حين
هو كات بالامكان العام ونقيض لا شيء من الكاتب هناك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا في السلب بعض الكاتب ساكن الاصابع
بالامكان العام حين هو كات
زادها السعد كما تقدم ثم ما بقي من هذا القسم كبر كبر ونقيضه منفصلة مانعة ظهور كبرية من نقيض البسيطية التي تركبت تلك
القضية منها المشروطة الخاصة مانعة ظهور كبرية من مكنة حينية وداية مطلقة المقتضية الخاصة مانعة ظهور كبرية من مكنة
وقضية وداية مطلقة المشروطة مانعة ظهور كبرية من مكنة داية وداية مطلقة فيكون طريق اخذ نقيض المركبة ان تحلل الى الجزئين
ويؤخذ لكل جزء ونقيضه ويركب من نقيضتي الجزئين منفصلة مانعة ظهور من احاط بحقايق المركبات ونفايق البسيطية لم يخف عليه
تفصيل ذلك لكن لا بأس بمشاكل يزيد الشيء وضوحا فنقول كل انسان ضاحك بالفعل لا داية مانعة لقضية وجودية لا داية
مركبة من مطلقتين عامتين اولاهما موجبة والاخرى سالبة وهما كليات فنقيض اولاهما سالبة جزئية داية وهو ليس بعض
الانسان بهذا حك داية ونقيض الاخرى موجبة كذلك وهو بعض الانسان ضاحك داية فخاصة هي نقيض جزئية تركب منها
منفصلة مانعة ظهور كاسبق هي نقيض الوجودية اللا داية والمنفصلة كاذبة لكذب احد جزئيه فيكون الاصل صادقا وعلى
هذا القياس في سائر المركبات واعلم ان كل مركبة لا تصدق الا بصحة الموهبة التي تركبت منها معا لانها قد حكمت بها معا وتلك
تلك المركبة كذبها معا وتكون باحدا وهما كاذبة باحد جزئيه المركبة واجب صدق نقيضه وتسميتهن هذه المانعة ظهور نقيض المركبة تسامح
والاخرى في الحقيقة مساوية لنقيضها لاجل ان نقيضها حقيقي انا هو كلية فتخالفها في الكيف والكم ومانعة ظهور منفصلة جزئية
كلية ابد وان كانت المركبة كلية التي هي نقيضها موجبة كلية مثلهما والنقيض الحقيقي لا يكون موافقا لنقيضه في الكيف والكم لكن لما اقسامت
مانعة ظهور هذه الصدق والكذب مع الموهبة المركبة كما يقسمه النقيضات سواء بسواء المطلقا عليها اسم النقيض ثم ما ذكر من ان النقيض
للمركبة مانعة ظهور لكونها النسبة الكلية واما الجزئية فلا يلحق في نقيضها ما ذكره بل لا بد من زيادة فيه كجزئية الدائمة عند التحليل في القضية
قبل اخذ النقيض فيصير وضوحها بحكم المحل من جزئية الموافقة من ثبوت او نفي ويؤخذ نقيض الجزئيتين على ما في الخلق منها من العقيد ان يكون
لجزء كذب جزئية ومانعة ظهورها وتلك المثال ليقاس عليه سائر القضايا فتقول اذا اردت نقيض بعض كبر انسان لا داية
فمنه قضية كاذبة فلا اخذت نقيضها كما تقدم من غير تفصيل كاذبناه الا ان قلنا داية انسانا ليس من كبر انسان داية او ما كل حيوان انسان
دايا كانت كاذبة باح من النقيضين لا بد ان نعالجها ان كل كبر انساني جزئية الى بعض كبر انسان بالاطلاق وليس بعض كبر انساني
بأنسان بالاطلاق ثم تركب من نقيضها مانعة ظهور هكذا داية ان كبر انساني الى بعض كبر انسان داية او ما كل حيوان انسان
وانما كانت لقضية الاصل كاذبة وما اختلف اليه مع عدم ذلك كقيد صادقا لان كذبها جاء من جهة ان نفي نقيضها انصب على ما اثبت
في صدور هاتيك البعض المعين وحيث اختلفت الى قضيتين صادقت منها قضية مستقلة لا ارتباط لاحداها بالاخرى فجاز كون بعض في
الثانية غير بعض الذي في الاولى وهذا الطريق الذي مرنا عليه في الجزئية لا بد واصل وهو اسهل الطرق الثلاث المذكورة في
الطولات لانه حلل الجزئية المركبة الى ما يساويها في الحق واخذ النقيض على مقتضى ذلك كما في المركبة الكلية سواء سواء
في بيان عكس كل قضية من هذه البعثة وليعلم الا انه العكس فيهما مستوى ونقيض فالاول تبدل طريق القضية مع بقاء التقدير
والكيف على وجه الزدوم والمراد بالتبدل جعل الموضوع محمولا لاجب لا يراد منه الا الوصف والمقدم تأليا والمحمل موضوعا بحيث لا يراد منه الا
الذات والتي مقدمها والساي تبديل نقيض الطريق بان تجعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني اولا مع بقاء النقيض
والكيف على ما اختاره المتقدم وجعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف وبقاء التصديق على ما اختاره
المتأخر وانما لما كان بيع بير هاتك الخلف وبرهان العكس وبرهان الافتراض اردت دلولا لتعميم القافية فقلت للقول في
بيان عكس القضايا ثلاث طرق الاولى برهان الخلف وبرهان العكس وبرهان الافتراض اردت دلولا لتعميم القافية فقلت للقول في
بيان المطلوب حقوق السعد سمي بالخلف لانه يؤدى الى المحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لانه ياتي بالمطلوب من خلفه ان يؤداه
فالمطلوب حق والسعد سمي بالخلف لانه يؤدى الى المحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لانه ياتي بالمطلوب من خلفه ان يؤداه
الذي هو نقيضه ولما كان القياس منحصر في الافتراض والاستثنائي فاضارهما وجب رد القياس وتحليله الى ذلك وفيه تفرقة اختلاف
عظيم والذي استقر عليه في الشيخ انه تركب من قياسيه احدهما افتراضي والاستثنائي فاضارهما وجب رد القياس وتحليله الى ذلك وفيه تفرقة اختلاف
بين المطلوب الموضوع على انه ليس بحق وبين نقيض المطلوب وهذه الملازمة صيغتها في الاول بين نقيض المطلوب على انه حق
وبينها في محال وهذه الملازمة داية محتاج الى البيان في هذا الافتراضية بين متصلة مركبة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال
واما الاستثنائي في كبره متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الافتراضية ومن استثناء نقيض الثاني بين نقيض المقدم فيلزم تحقق المطلوب
لخصيصه لوم بتحقيق المطلوب لتحقيق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقيق محال لكن المحال ليس بتحقيق نقيض المطلوب ليس بتحقيق المطلوب
متحقق والثاني في محال الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وعمل وضعي الموضوع والمحل عليه يحصل منه العكس وهو لا
يجري الا في الموهبات والسوابب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعمم والثالث برهان العكس وهو ان يعكس نقيض العكس
ليحصل ما ياتي في الاصل وسياتي بيان ذلك في القسم العكس يجب انك مبسوط في الطولات واما يجب جهة عكس الضرورية المطلقة حينية
مطلقة لانه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق بعض الحيوان انسان حين هو حيوان والا صدق نقيضه وهو لا شيء من كبر

